

رويته ابراهيم و لو كان غيره من يرضه الفصل انفصاله بالحزب و الحرب الدائم والحكم
 والغير بينهما جعله شرح يشير ان الحرب بيني وبينك لا تدوم في اول اوله بل يكون بولم
 والارام وهو كاشفة جصية العاهات الشاملة للمريض وغيره من كل عاهة حتى
 حدوثها بالظهور والبراد من هنا نوع منه حاصله في المرض ينضم في سميح الاول فقط المال
 مع البلوغ الشاه حفظ المال فقط والبراد هنا نوع منه وهو في الاله هو حفظ المال فقط ونوعه
 وان كان الاول للمال ولو كان والبراد انفي نوعه وحده كمن يصح المعنى ما ذكرنا من ان البراد ينضم
 في سميح والبراد نوع منه وهو حفظ المال فقط يعلم انه من البراد حفظ المال مع البراد
 في حبس الاعلى وهذا النوع انه نوعه في البراد عن البراد الكمال وهو حفظ المال مع
 البلوغ انه ليس يشترط لان الصغير يكون مع حفظه للمال ودوره في حبس اياه
 الا ان البالغ يحبس المحضون الصغير مع حضانة للصغير في الحفظ فيكون المال والملاسة
 مشتركة في حضانة الصغير في حضانة الصغير من حيث الحفظ للبراد والصغير من حيث
 حفظ المال وهما في الاله بما تقدم من ان البراد نوع من البراد في حضانة الصغير من حيث
 الان في يبيتنظر في البراد والحضانة للصبغة وحاصل ان الصبي اذا كان له
 ولي فانه يحبس اما اذا كان له ولي فلا حضانة له وقت ان حجب اياه الفم وقت المولد عليه
 لا قبله والجمع ليس مشتركا بل يقتضي ان يقع الحسنة وادارة وان تجوسية مما علة استحقاق
 الحضانة لها انظر اول التباين المتألف من اربعة للاه الحضانة وان كانت تجوسية من الحضانة
 بيان لما من فديو السيار على المصير بعدية الملاء لان نفعه المارة ان ينفع هذا الوصل بطريق
 الاحالة او العود الى حاصله انما يفترض على المصير فوله وعقن بان اولي ولم المصراع من كونه
 ذكر اول اني ما جاب نتبانه انما ان الصبي تبع المودة والاصحاب منها رحانه انما ان
 الصغير بالنظر لان براد الحضانة احالة او عروضا في البرادية عن الذكر ان يكون الكافل
 جدا وعنده انفي اية انها انت متعلق بحزبه والتفرد به ينضم اعترافا في اجاب عنه
 رايه انما انت الصغير في المولد في العمارة جوب والتفرد به بشرط الحاضن الذكر والا
 نتى العفل وشرطه الذكر اء بالمسنة لها في الحاضن ذكر من يحبس اياه وجود
 يحبس عنده من يحبس ايه في الحضانة وهو له من مسرة ايه مسنة فان للشرط والى
 بز من ايه ولو صار محرما به من الحضانة بعد انما قبل ذلك غير محرما ولا لانتى

الحلو

الحلو محل كراه المص ان يكون نزع من عليه والام تستفظل ان يطلب الاكثر فيهما
 الكلاء فيما اذا كانت الخفض للذكر احصية وتزدحت فابناء الموزونة تخص له الا انه
 حيث كان يطلب الاكثر فيهما فانه يستفظل حضانته اياه اعانته ونسره لانه
 كالقول بان اذا كانت الحضانة امة تمام مسددا ههنا بعد طلاق زوجة اموته
 وان حضانته تستفظل للذكر هذا القائل يصير ان الحضانة حتى للمحضون وان
 انما يشتر انما حتى للمحضون كما ذكره منهم اء عند قوله والحاضر في الاول ايدى من انفق
 له الولاية اء اء بالولاية الحضانة وان كان خاله المتكدر في الحضانة حضانته من انفق
 تكون الحضانة لها بما قال بعض المتباين وهو مستلزم كيه ووزننا ان قوله والان في
 ان يصير ان حد المحضون ولو ذلك حكام بفض الا انتقال هو كان بعد المسألة كما
 لو استفظل بالقيمة لانه اذا استفظل من الحضانة فمما تنقل على غيره وهو الازيم
 العمل والمفروض ان التملك قد نفق ذلك كما ومين نقل على المحراب عنه بان مراده ما
 في لوك الحضانة كما مستحفظها بالحق ان وجهه لكانه في المرطوط ان لا يوجد نوع
 ينتفع لان المتبادر ان المراد بالعلم بالذوق هو العلم به او استكت دون العلم
 او كما ان قدر انفق له وسعت في المرفوع لها الا ان تنقاي قبل قيامه مسكنته
 دون علمه بل ان نزل او يكون في حاب الاحالة تنزوح الابه مع المحضون او بالبرود تنزوح
 باسم المحضون ودخلها في المال للمحضون تنزوحه حانته من قبل ابيه فانه
 يدخل الاضني اء ظروا المحرمية بيمين لا يقتبر معن لا يصير دخوله فيهما والالتكز
 كما اذا تزوجت الاله بان المحضون وقوله والمحضون ذك والافلا يجوز في هذا المقام البين
 ساء وقال في لافر فينيكون المحضون ذكرا وانثى لكونه يشترط فيها اذا كانت
 ان في الحضانة ان يصير تنزوح الحافنة محرما لها بان في اياها ينزوح امرها بخلاف
 امرها في الحضانة وينزوح امرها بخلافها وانما في الحضانة فتنزوح
 ويكون فوله او وليا ايه ليس محرما بطريق الاحالة بل بارة فترضى له امره في الحضانة
 لوتته تحت الاله يرض المحضون ونارة لانها لو تزوجت حالته بان امر المحضون او ليس
 حاضنة افراب الى يستحق كما اذا كانت الاله منزوحه ابتداعه تزوجت الاله